تنويع الاقتصاد السعودي

دراسة تحليلية لأثر تطور إسهامات القطاعات الإنتاجية في تنوع الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة للفترة 1994-2016

د. فاطمة أحمد حسن(*)

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من خلال النقاط التالية:

1- إن أحد عناصر قوة الاقتصاد هو تنوع عناصره وموارده بصفة عامة، وتظهر أهمية هذا العنصر بصفة خاصة في الدول النفطية، بسبب ارتكاز اقتصاداتها بصفة أساسية على عوائد النفط.

2- إن الاقتصاد السعودي برغم ضخامته ما زال يعاني من تركُّز القاعدة الاقتصادية حول العوائد النفطية بشكل أساسي.

3- بالنظر إلى كون النفط موردًا طبيعيًّا ناضبًا، ومع اختلاف تقديرات العمر الافتراضي له، إلا أنه من المسلمات كونه سوف ينضُب خلال فترة ما، وعلى المملكة العربية السعودية السعي الجادُّ نحو تنويع قاعدتها الاقتصادية، بسبب مخاطر الاعتماد على مورد واحد وناضب.

(*) أستاذ الاقتصاد المساعد، كلية الإدارة والأعمال، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، الرياض، المملكة العربية السعودية، الخبير الاقتصادي بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، رئاسة مجلس الوزراء، مصر.

أهداف الدراسة:

بناءً على ما تقدم تهدف الدراسة إلى:

1- تقييم جهود المملكة العربية السعودية في تنويع القاعدة الاقتصادية خلال عشرين عامًا هي فترة الدراسة (1994-2016)، وتحليل معوقات تنويع القاعدة الاقتصادية.

2- تحليل أثر الإنفاق العامّ على نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة بالمملكة خلال فترة الدراسة.

3- الوقوف على الوضع الحالي، وتحديد معوقات تنويع القاعدة الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية، وتقديم بعض التوصيات لمتخذي القرار في هذا الشأن.

إشكالية الدراسة:

تكمن الإشكالية الرئيسة للدراسة في استمرار ارتكاز الاقتصاد السعودي على قاعدة أساسية وهي قطاع النفط، وذلك لفترات طويلة من الزمن، مما يستدعي ضرورة تنويع القاعدة الاقتصادية للاقتصاد السعودي بحسبان النفط موردًا طبيعيًا ناضبًا ذا عمر افتراضي محدد، فضلًا عن ضرورة اعتماد الاقتصاد على أكثر من قاعدة اقتصادية؛ دعمًا لقوته وعدم تأثره بالصدمات غير المتوقعة.

الفرْضية الأساسية للدراسة:

تفترض الدراسة أن جهود المملكة العربية السعودية في سبيل تنويع القاعدة الاقتصادية خلال الفترة 1994-2016، قد أدت إلى بعض النتائج الإيجابية في سبيل الوصول إلى هدف التنويع، إلا أنها ما زالت تحتاج إلى المزيد من الدعم.

التساؤلات الرئيسة في الدراسة:

تطرح الدراسة التساؤلات التالية وتحاول الإجابة عنها، وهي:

1- ما هو معدل التطور في تنويع القاعدة الاقتصادية في الاقتصاد السعودي خلال الفترة 1994-2016؟

2- ما هي أكثر القطاعات الاقتصادية التي دعمت تنويع الاقتصاد السعودي خلال فترة الدراسة؟

3- ما هي معوقات تنويع القاعدة الاقتصادية التي واجهتها المملكة؟

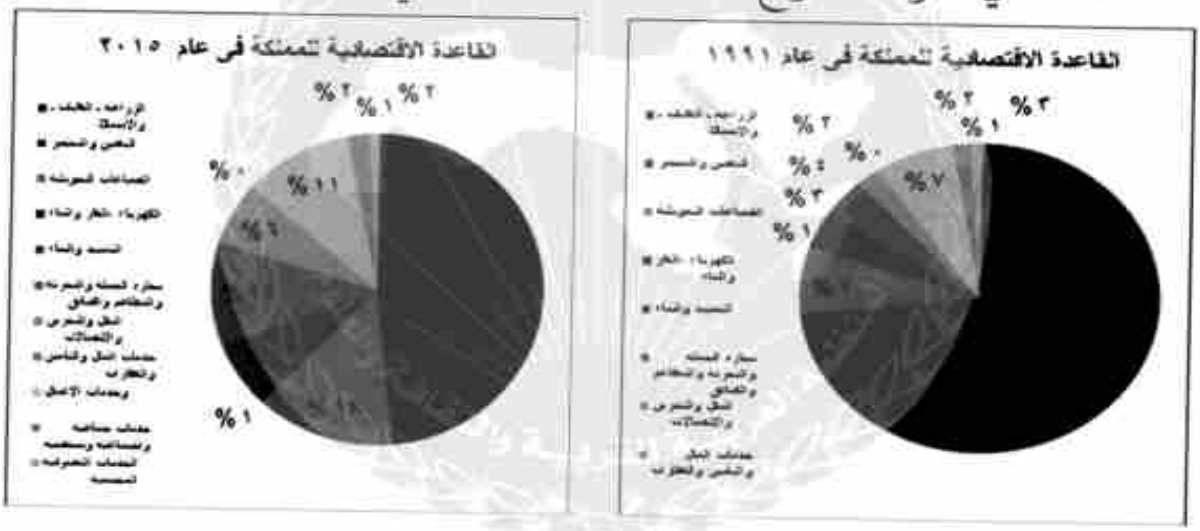

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: الفترة 1994-2016.

الحدود المكانية: المملكة العربية السعودية.

الحدود الموضوعية: تتبع التطور في مساهمة القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد السعودي من خلال سلسلة زمنية محددة.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة للوصول إلى أهدافها والإجابة عن التساؤلات التي تطرحها

على المناهج العلمية التالية: **المنهج الوصفي** الذي يعتمد على استعراض وصفي لتجربة ماليزيا والعناصر والسياسات التي ارتكزت عليها في تنويع القاعدة الاقتصادية خلال فترة وجيزة، واستخلاص الدروس المستفادة منها. كما تستخدم الدراسة في تحليلها **المنهج القياسي**، حيث يتم بناء نموذج قياسي لمعرفة أثر الإنفاق العامّ على تطور القطاعات الاقتصادية المختلفة بالمملكة خلال فترة الدراسة.

الدراسات السابقة:

1- الخطيب، ممدوح عوض، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، فبراير 2014م[1]:

هدفت الدراسة إلى قياس درجة التنويع الاقتصادي في المملكة، انطلاقًا من تطور بنية ستة متغيرات وتركيبها، هي: الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، الإيرادات الحكومية، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وذلك للفترة (1970-2011م)، إضافة لمتغير قوة العمل للفترة (1984-2011م).

وتم قياس التنويع الاقتصادي بمعامل هيرفندال - هيرشمان لكل متغير على حدة، حيث تم أخذ الوسط الحسابي لمؤشر هيرفندال - هيرشمان لكل من الناتج والصادرات والواردات وإيرادات الدولة، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت لتوافر بيانات متكاملة عنها تغطي الفترة 1970-2011م، لمعرفة مدى تأثير التنويع الاقتصادي بمفهومه الواسع على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

وقد تألفت هذه الدارسة من ستة أقسام، فبعد المقدمة تناول القسم الثاني الأساس النظري للتنويع الاقتصادي وعَلاقته بالنمو الاقتصادي، واستعرض القسم الثالث المؤشرات المستخدمة في قياس التنويع الاقتصادي، وخُصص القسم الرابع لقياس مؤشرات التنويع الاقتصادي، أما القسم الخامس فاهتم

بتحليل العلاقة بين التنويع والنمو الاقتصادي، ولخص القسم الأخير أهم النتائج.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة المقترحة في الفترة المعتمدة حيث اعتمدت فترة أحدث للدراسة حتىٰ 2015 ، إضافة إلىٰ أسلوب التحليل المتبع (المقارنة والنموذج القياسي) ومتغيرات الدراسة.

2- هفدت، مارتن، التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الإنجازات والاتجاهات المستقبلية (16)، 2014:

يتناول هذا البحث بالتحليل سجلَّ الماضي لجهود التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الستّ والتوجهات المستقبلية. ويطبق البحث منهج تحليل المضمون لدراسة توجهات التنويع الاقتصادي الممكنة في المستقبل من واقع خطط التنمية الحالية والرؤىٰ الوطنية الصادرة عن حكومات مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وجدير بالذكر أن جهود التنويع لم تسفر في الماضي إلا عن نتائج طفيفة، أما خطط التنمية الحالية فتشير بالإجماع إلى التنويع بوصفه السبيل لضمان استقرار مستويات الدخل واستدامتها في المستقبل. وعلىٰ الرغم من أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تواصل إدارة اقتصاداتها، فإن التنويع ينطوي علىٰ إنعاش القطاع الخاص من جديد، الأمر الذي يتطلب تنفيذ إصلاحات علىٰ نطاق أوسع من ذي قبل. إلا أن هذا البحث يطرح التساؤل حول إمكانية ترجمة خطط التنويع إلىٰ إجراءات ملموسة؛ فهناك عدد من المعوقات الهيكلية تواجه التنويع، وهي تتعلق بسيناريوهات النمو في الاقتصاد العالمي، وازدواج النشاطات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمعوقات الكبيرة التي تعترض التجارة بين الأقاليم المختلفة. كذلك، فإن ردود الفعل السياسية لاستباق انتفاضات «الربيع العربي» تشير إلىٰ أن هذه الأنظمة تتخلىٰ

بسهولة عن سياساتها المدروسة والمخططة متى تعرضت للضغوط لتعود إلى الطرق التقليدية لإدارة المشروعات التجارية؛ أي من خلال تدخل الدولة والدور المهيمن للقطاع العام. ومن ثَمَّ فإن احتمال التنويع الاقتصادي من خلال إصلاحات اقتصادية محفوفة بالصعوبات السياسية، يعاني نكسة لا يُستهان بها. إلا أن هذه الخلاصة لا تنفي إمكانية تطبيق إستراتيجيات التنويع بصورة تدريجية ولأغراض معينة في المستقبل.

3- مرزوق، عاطف لافي، التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل 2013[2]:

تهدف الدراسة إلى بيان البلدان التي لها قدرة أكثر من غيرها على تحقيق درجة أعلى في تنويع مصادر دخلها في المستقبل، وقد تم التركيز في الدراسة على النماذج الخليجية بوصفها أهم البلدان التي لديها مورد وحيد شبه مستديم.

وتختلف الدراسة المقترحة عن هذه الدراسة في العينة المستخدمة للمقارنة، حيث اعتمدت الدراسة المقترحة ماليزيا ودولة الإمارات العربية المتحدة فقط وليس دول الخليج العربي، إضافة لاختلاف الفترة الزمنية المستخدمة للدراسة.

4- المزروعي، علي سيف علي، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي: دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009م)[3]:

تناولت الدراسة اقتصاد دولة الإمارات في الفترة (1990-2009م) والذي شهد تطورًا ملحوظًا خلال هذه السنوات مدعومًا بتنامي عائدات النفط الكبيرة نتيجة لتصاعد أسعاره في السوق الدولية ووصولها إلى مستويات قياسية، خصوصًا في العام 1990، وكذلك نمو الكميات المنتجة من النفط في السنوات الأخيرة من المدة المذكورة؛ الأمر الذي انعكس على ارتفاع وتيرة النشاط

الاقتصادي بفعل تنفيذ مشاريع ضخمة حكومية وخاصة، مما ضاعف الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات أكثر من ستّ مرات خلال السنوات (1990-2009م)؛ وقد أظهرت الدراسة أن هناك أثرًا قويًّا للإنفاق العام على الناتج. كما أظهرت نتائج تقدير النماذج القياسية أن هناك أثرًا معنويًّا للإنفاق العام على جميع مكونات الناتج المحلي الإجمالي الرئيسة والثانوية.

ورغم تشابه أسلوب تحليل هذه الدراسة مع أسلوب تحليل الدراسة المقترحة، في استخدام تقدير النماذج القياسية، إلا أن الفترة الزمنية والهدف من تقدير النماذج القياسية مختلف تمامًا في الدراستين.

5- Harpley, Richard, The challenges of economic diversification through tourism: the case of Abu Dhabi, International Journal of Tourism Research, 2002[4]:

تناقش هذه الورقة إمكانية التحول إلى السياحة بوصفها بديلًا فاعلًا في تحقيق النمو الاقتصادي والتنويع. وتركز على إمارة «أبو ظبي» الغنية بالنفط والتي سعت في السنوات الأخيرة، وبصورة مشتركة مع بلدان أخرى في المنطقة، إلى التنويع الاقتصادي من خلال السياحة لمواجهة عدم الاستقرار في أسعار النفط العالمية، من خلال الاستثمارات الكبيرة في المنتجات والترويج لها ولكن، السياحة قد لا تكون دائمًا وسيلة سهلة أو فعالة، من حيث التكلفة، لتحقيق النمو الاقتصادي والتنويع. فعلى الرغم من المزايا الواضحة للسياحة وتقدمها على القطاعات الاقتصادية الأخرى، إلا أن الحصول على حصة من سوق السياحة العالمي قد يكون عملية معقَّدة ومكلِّفة، وبحاجة لدرجة كبيرة من الدعم الحكومي والالتزام. ولذا ففي بعض الظروف، نجد أن التنويع الاقتصادي قد يتحقق بشكل أفضل من خلال تطوير الأنشطة الاقتصادية البديلة، مثل المناطق التّجارية الحرة، وخدمات النقل، والخدمات المالية ... إلخ.

تمتاز هذه الدراسة بتركيزها على السياحة بوصفها بديلًا فاعلًا ورئيسًا

للنفط، أما الدراسة المقترحة فتتناول الإنفاق العام وأثره على التنوع الاقتصادي، كما أن فترة الدراسة مختلفة تمامًا.

6- Zainal Aznan Yousf, Council member, National Economic Advirsory Council (NEAC), Malysia, Revenue Watch Institute.

تتحدث الدراسة عن دور التنويع الاقتصادي في ماليزيا في الاستقرار الاقتصادي، وفي تقليل مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، وفي المقابل ارتفاع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، وفي الصادرات، حيث بلغت نسبة الصادرات الصناعية ما يقارب 70٪ من مجمل الصادرات.

ويعمل الاقتصاد القوي والمستدام على تحسين الظروف المعيشية لأية أمَّة، ويتسبب في وجود وظائف وحالة من الثراء، ويشجع على تطوير تقنيات ومعارف جديدة، ويساعد على توفير مناخ سياسي يتصف بالثبات.

وقد أثبتت دراسة أجرتها شركة بوز آند كومباني مؤخرًا أن ثمة رابطًا جوهريًا أو جامعًا مشتركًا بين التنوع الاقتصادي في مدىً واسع من القطاعات المربحة وبين الاستدامة من حيث كونهما معًا عنصران أساسيان في تحقيق اقتصاد مستدام، حيث يمكن أيضًا للتنوع الاقتصادي أن يحدَّ من التذبذب الاقتصادي للدولة وزيادة أداء نشاطها الفعلي.

تمهيد:

إن القاعدة في المثلث كالقاعدة في البناء كالقاعدة التي تثبت عليها المكائن الثقيلة، كالقاعدة في الاقتصاد، كالقاعدة في التنظيم النقابي أو السياسي.

وفي مجال الاقتصاد فإن القاعدة الاقتصادية تعني الأساس الذي يقوم عليه اقتصاد دولة معينة، ويمكن أن تشمل القاعدة الاقتصادية الأركان والقواعد كافة التي تدعم قوة الاقتصاد وتطوره بشكل مستمر، وأن يكون مستوعبًا للصدمات قليل التأثر بها، وتتركز تلك القاعدة أساسًا على قوة القطاعات التي

يضمها الاقتصاد في دولة معينة وتعدد هذه القطاعات، ومن هنا جاء الاهتمام بتطوير القاعدة الاقتصادية لكل دولة وتنويعها، بمعنى تطوير القطاعات كافة التي يشملها الاقتصاد وتنميتها، فصلًا عن ضرورة تعدد تلك القطاعات وتنوعها، لتكون بمثابة الركائز التي يقوم عليها البناء الاقتصادي ككل.

ويتم تبني سياسات اقتصادية تركز على زيادة درجة تنويع القاعدة الاقتصادية في الدول التي توصف بالاعتماد على مصدر دخل رئيس، ما يهدد إجراءات التنمية والاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل. وهنا تقوم تلك الدول بتنويع مصادر دخلها، والتي لا ترتبط بعضها ببعض مباشرة، والابتعاد تدريجيًا عن الاعتماد على مصدر دخل واحد.

إن تحقيق التنويع الاقتصادي، ينصبُّ بالدرجة الأولى على تنويع مصادر الدخل والإنتاج، إلا أن حصول التنويع الاقتصادي في مصادر الدخل والإنتاج ليس كافيًا لتحقيق هدف تنويع القاعدة الاقتصادية؛ إذ لا بد أن يترافق التنويع في الفعاليات الإنتاجية مع تنويع في متغيرات أخرى مرتبطة بالدخل والإنتاج كالصادرات، والواردات، وإيرادات الدولة، والعمالة، وإجمالي تكوين رأس المال، وذلك انطلاقًا من كون التنويع الاقتصادي يعد ظاهرة متعددة الأبعاد، لا تقتصر على بنية الناتج المحلي وإسهام القطاعات المختلفة في تركيبه، ولكن تتعداه إلى متغيرات اقتصادية واجتماعية أخرى.

1- تطور القاعدة الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة 1995-2015 والجهود المبذولة لتنويعها:

لا شك أن خطط التنمية المتعاقبة في المملكة العربية السعودية قد حققت إنجازات عديدة وملموسة خلال مدة الأربعين عامًا الماضية، مما يشكل نُقْلة نوعية في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بمعايير تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته القطاعية، مما يعكس كيفية تطور القاعدة

الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية، ودرجة تنويع الاقتصاد خلال تلك الفترة، حيث كان هدف التنويع هدفًا رئيسًا لخطط التنمية كافة التي تتبناها المملكة. ويوضح الجدول التالي رقم (1) مدى التطور في مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد السعودي، حيث يقارن مساهمة كل قطاع في عام 1991 بمساهمة القطاع نفسه في عام 2015، ويتضح مدى التطور الكبير في مساهمة القطاعات كافة مع بعض الفروق البَيْنية التي تثبت تفوق مساهمة قطاعات معينة أكثر من غيرها، وهذا ما سوف نثبته تحليلًا في الجزء التالي من الدراسة، حيث نتناول تطور مساهمة كل قطاع على حدة.

الجدول رقم (1)

مساهمة القطاعات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية في الناتج المحلي الإجمالي

القطاع	1991	* 2015
الزراعة - الغابات - والأسماك	35,150	51,052
التعدين والتحجير	780,934	1,004,215
الصناعات التحويلية	79,446	296,140
الكهرباء، الغاز والماء	6,658	32,928
التشييد والبناء	38,621	126,930
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	43,110	232,207
النقل والتخزين والاتصالات	23,463	142,005
خدمات المال والتأمين والعقارات		
وخدمات الأعمال	78,984	231,984
خدمات جماعية واجتماعية وشخصية	18,926	49,198
الخدمات المصرفية المحتسبة	11,357	20,514
الناتج المحلي الإجمالي	1,267,649	2,520,802

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي 2016.

وسوف تحاول الدراسة تحليل تطور القاعدة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية من خلال تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 1992- 2014.

1-1- تطور القطاعات الإنتاجية ومساهمتها في دعم القاعدة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1994-2016:

1-1-1- قطاع الزراعة:

شكل رقم (1): تطور قطاع الزراعة والغابات والأسماك في المملكة خلال الفترة 1994 - 2016

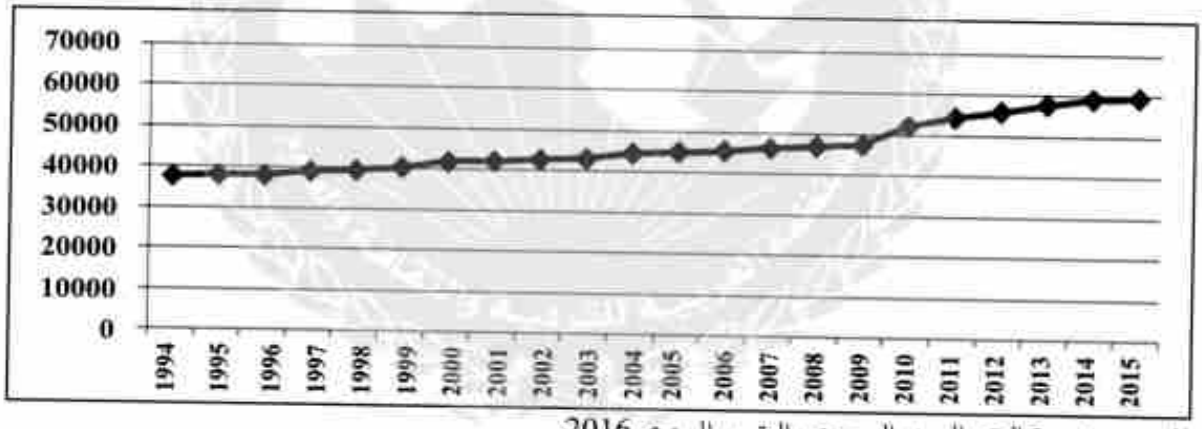

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي 2016.

ويلحظ من الشكل السابق أن قطاع الزراعة والغابات والأسماك لم يشهد تطورًا كبيرًا خلال الفترة 1994 - 2016 من خلال حجمه وقيمته، ومن ثَمَّ من خلال مساهمته في تطور الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي لا يمكن القول إنه يسهم بقدر فاعل في دعم القاعدة الاقتصادية للاقتصاد السعودي، وربما يعود ذلك للطبيعة الصحراوية الجافة التي تتسم بها أراضي المملكة المترامية الأطراف.

الجدول رقم (2)

مساهمة قطاع الزراعة والغابات والأسماك في الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1994-2016

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994
45088	44616	43072	42724	42182	41945	40367	39468	39091	37939	38062	37688
(1) 2016		2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
60122		59744	59382	57936	56096	54565	52298	47533	47048	46431	45544

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي 2016.

ووفقًا للجدول السابق فقد ارتفعت مساهمة قطاع الزراعة والغابات والأسماك من نحو 31688 مليون ريال في عام 1994 إلى نحو 60122 مليون ريال في عام 2016. أي ما يقرب من نسبة تطور 89٪ خلال تلك الفترة.

1-1-2- قطاع التعدين والتحجير:

شكل رقم (2): تطور قطاع التعدين في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1994-2016

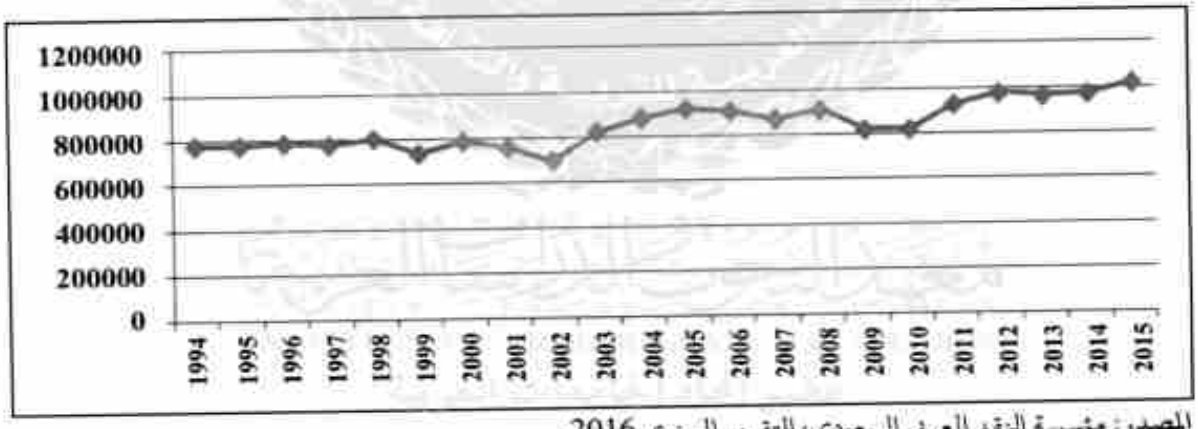

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي 2016.

أما بالنسبة لتطور قطاع التعدين والتحجير في المملكة العربية السعودية خلال الفترة السابقة نفسها، فكما يتضح من الشكل رقم (2) فإن تطوره خلال تلك الفترة قد اتخذ مسارًا تصاعديًّا بطيئًا، وبالتالي فإن مساهمته في دعم القاعدة الاقتصادية ما زالت بطيئة وغير فاعلة بالشكل المطلوب.

الجدول رقم (3)

تطور مساهمة قطاع التعدين والتحجير في الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1994- 2016 بالأسعار الثابتة

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994
921492	883093	825975	700438	758180	790941	737741	805220	780389	789069	779553	779611
(1) 2016		2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
1046490		1018485	972729	963602	977513	929689	821228	821446	911937	872437	908494

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي 2016.

يتبين من الجدول السابق أن قطاع التعدين والتحجير قد شهد تطورًا خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 779553 مليون ريال في عام 1994 إلى نحو 1046490 مليون ريال في عام 2016، بنسبة تطور تقدر بنحو 34٪.

1-1-3- قطاع الصناعات التحويلية:

شكل رقم (3): تطور قطاع الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1994 - 2016

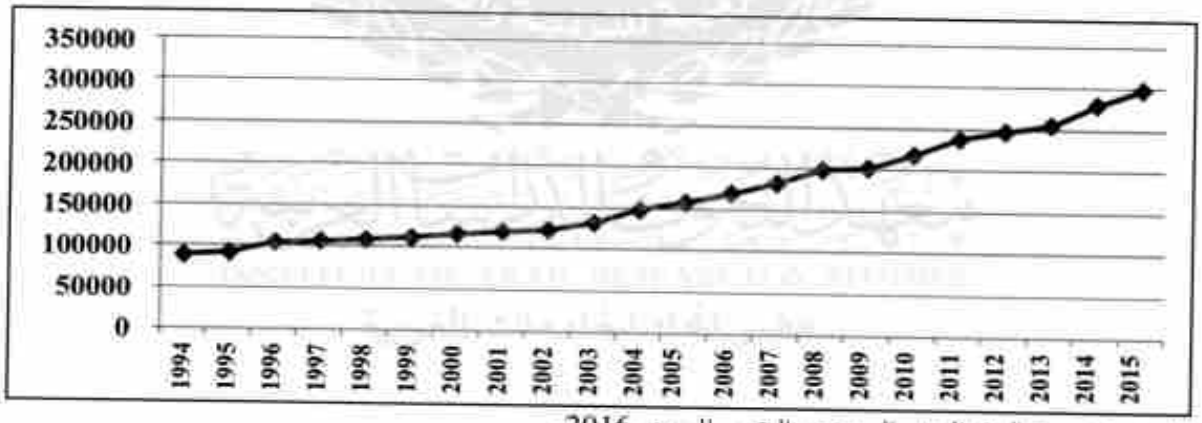

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي 2016.

وبدوره شهد قطاع الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة تطورًا كبيرًا وبارزًا كما يتضح من الشكل السابق رقم (3)، حيث شهد خلال فترة الدراسة اتجاهات تصاعدية كبيرة، كما أن قيمته كبيرة

مقارنة بالقطاعين السابقين، مما يدعم مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وهو يعد بذلك من أقوى القطاعات التي ترتكز عليها القاعدة الاقتصادية للاقتصاد السعودي، إلا أن الأمر قد يبدو محبذًا بشكل أكبر في حال مساندة باقي القطاعات الاقتصادية لقطاع الصناعات التحويلية في دعم القاعدة الاقتصادية، التي من عناصر قوتها التنوع وليس التركز، وفقًا للنظرية الاقتصادية.

الجدول رقم (4)

تطور مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة 1994- 2016

بالأسعار الثابتة 2010=100

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994
157465	147797	131606	121967	119668	116177	111246	108025	105982	103845	91157	88228
(1) 2016		2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
309981		298442	279987	255603	247269	237597	218171	201768	198814	182177	169319

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي 2016.

يشير الجدول رقم (4) إلى تطور القيم الحقيقية لقطاع الصناعات التحويلية بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة 1994- 2016، حيث بلغت قيمته في بداية الفترة المذكورة 88228، مقارنة بنحو 309981 في نهايتها، بنسبة تطور تقدر بنحو 25٪ خلال فترة الدراسة.

1-1-4- قطاع الكهرباء والغاز والماء:

شكل رقم (4): تطور مساهمة قطاع الكهرباء والغاز والماء في الناتج المحلي الإجمالي في المملكة خلال الفترة 1994-2016

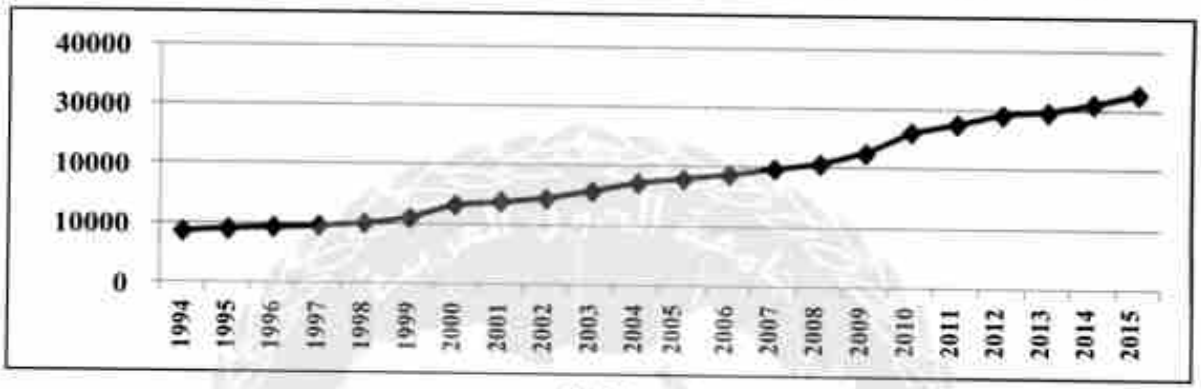

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي 2016.

وكما يوضح الشكل السابق فقد شهد قطاع الكهرباء والغاز والماء تطورًا ملحوظًا خلال فترة الدراسة، وبذلك يمكن القول إنه قد يمثل الحجر الثاني في دعم القاعدة الاقتصادية للاقتصاد السعودي، جنبًا إلى جنب مع قطاع الصناعات التحويلية، وربما يعود هذا الأمر لتوفر مُدْخَلات إنتاج تلك القطاعات بالمملكة العربية السعودية، وبالتالي فإن المزيد من دعم تلك القطاعات أمر ميسَّر، كما أنهما يمتازان بقدرتيهما على دعم تنمية قطاعات أخرى وتطويرها من خلال الروابط الأمامية والخلفية، وبالتالي يمكن توسيع القاعدة الاقتصادية وتنويعها اعتمادًا على القدرات الإنتاجية الضخمة لهذين القطاعين وتوفر مدخلات إنتاجهما محليًّا، فضلًا عن تعدد القطاعات التي يمكن أن ترتبط أماميًّا أو خلفيًّا بتلك القطاعات.

الجدول رقم (5)

تطور مساهمة قطاع الكهرباء والغاز والماء

في الناتج المحلي الإجمالي في المملكة خلال الفترة 1994- 2016

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994
17980	17275	15766	14481	13908	13346	11051	10155	9651	9380	8989	8601
(1) 2016		2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
33688		32928	31282	29837	29357	27723	26281	22635	20714	19838	18834

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي 2016.

يوضح الجدول السابق تطور قيم قطاع الكهرباء والغاز والماء في الناتج المحلي السعودي خلال الفترة 1994 - 2016، والذي يوضح ارتفاعها من نحو 8601 مليون ريال في عام 1994 إلى نحو 33688 مليون ريال في عام 2016، بنسبة زيادة تقدر بنحو 292٪، وهو بذلك يعد من أكثر القطاعات التي شهدت ارتفاعًا ملحوظًا في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة.

1-1-5- قطاع التشييد والبناء:

شكل رقم (5): تطور حجم قطاع التشييد والبناء

في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1994-2016

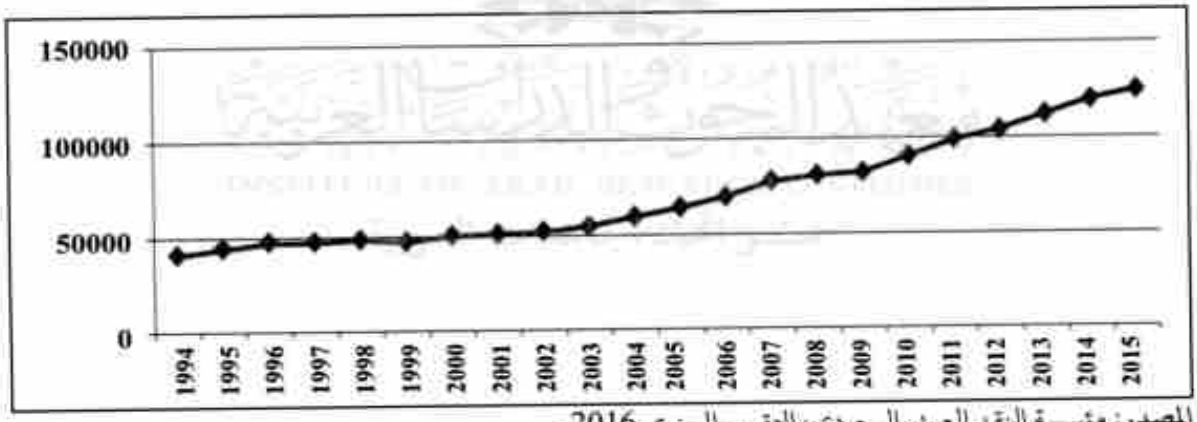

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي 2016.

قد يكون في مقدور قطاع البناء والتشييد في المملكة العربية السعودية

دعم القاعدة الاقتصادية وإضافة الحجر الثالث في تنويعها، وذلك لما يكشفه الشكل رقم (5) من حدوث تطور كبير في هذا القطاع خلال فترة الدراسة، ووجود اتجاهات متنامية ومستمرة.

الجدول رقم (6)

تطور حجم قطاع التشييد والبناء في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1994-2016

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994
64104	59392	54539	52171	50879	50365	47220	48380	47427	47494	44327	40877
(1) 2016		2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
121079		125184	120213	112617	104499	99739	90780	81987	80737	77743	69651

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي 2016.

ويشير الجدول السابق إلى تطور قيم قطاع البناء والتشييد في الناتج المحلي الإجمالي السعودي، حيث ارتفعت قيمته من نحو 40877 مليون ريال في عام 1994 إلى نحو 121079 مليون ريال في عام 2016، بنسبة زيادة تقدر بنحو 196٪، وهو بذلك يعد ثانيَ أكبر قطاع إنتاجي من حيث زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بعد قطاع الكهرباء والغاز والماء المشار إليه في الجدول الأسبق.

1-2- تطـور القطـاعات الخِدْمية في الاقتصاد السـعودي ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1992- 2014:

1-2-1- قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق:

شكل رقم (6): تطور قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق خلال الفترة 1994 - 2016

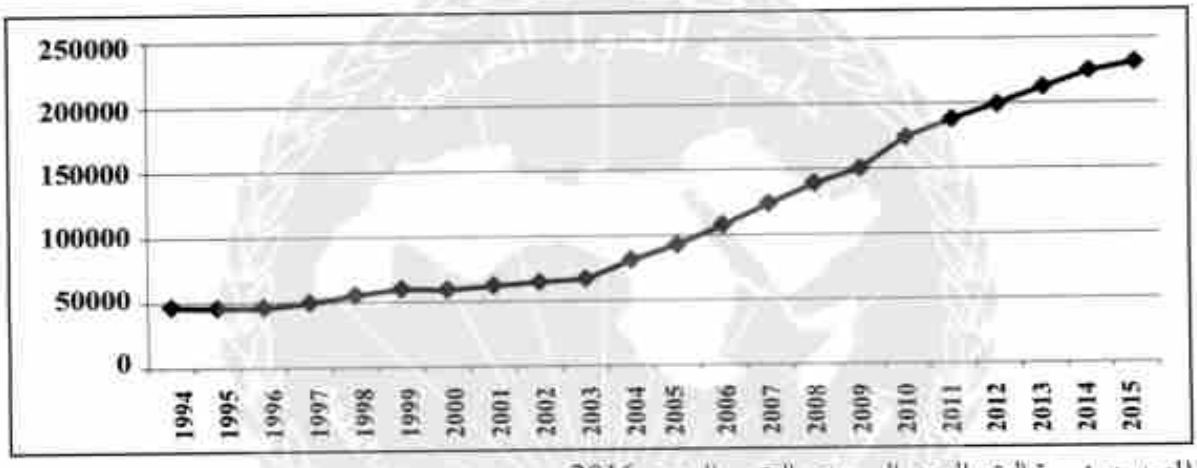

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي 2016.

يعد قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق من أكثر القطاعات الخدمية التي شهدت تطورًا ملحوظًا خلال فترة الدراسة، كما يتضح من الشكل رقم (6)، وخاصة منذ عام 1998 حتى نهاية فترة الدراسة، وربما يعود ذلك للتزايد المستمر في الطلب على منتجات هذا القطاع؛ لضخامة أعداد الوافدين والمقيمين، فضلًا عن تزايد أعداد المواطنين خلال فترة الدراسة، مما يدعم استمرارية نمو هذا القطاع، وربما تساعد عوائده في دعم القاعدة الاقتصادية للاقتصاد السعودي من خلال توزيع منتجات القطاعات الإنتاجية الرئيسة، وبالتالي إمكانية توسيع السوق الداخلي أمامها، مما يدعم فرص التوسع في تلك القطاعات، ومن ثَمَّ دعم القاعدة الاقتصادية للاقتصاد ككل.

الجدول رقم (7)

تطور قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق

(بقيم المنتجين بالأسعار الثابتة 2010=100)

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994
92683	81480	66920	64734	62345	59487	60048	55350	49708	46356	45902	46670
(1) 2016		2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
228005		231744	225420	212698	199616	188257	174506	150538	139523	124076	107939

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي 2016.

يوضح الجدول السابق تطور قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق في الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت قيمته من نحو 46670 مليون ريال في عام 1994 إلى نحو 228005 مليون ريال 2016، بنسبة زيادة تقدر بنحو 388.5٪، وبذلك يعتلي هذا القطاع قائمة القطاعات التي شهدت أكبر نسب زيادة خلال فترة الدراسة.

1-2-2- قطاع النقل والتخزين والاتصالات :

شكل رقم (7): تطور قطاع النقل والتخزين والاتصالات في الاقتصاد السعودي خلال الفترة 1994-2016 بقيم المنتجين بالأسعار الثابتة2010=100

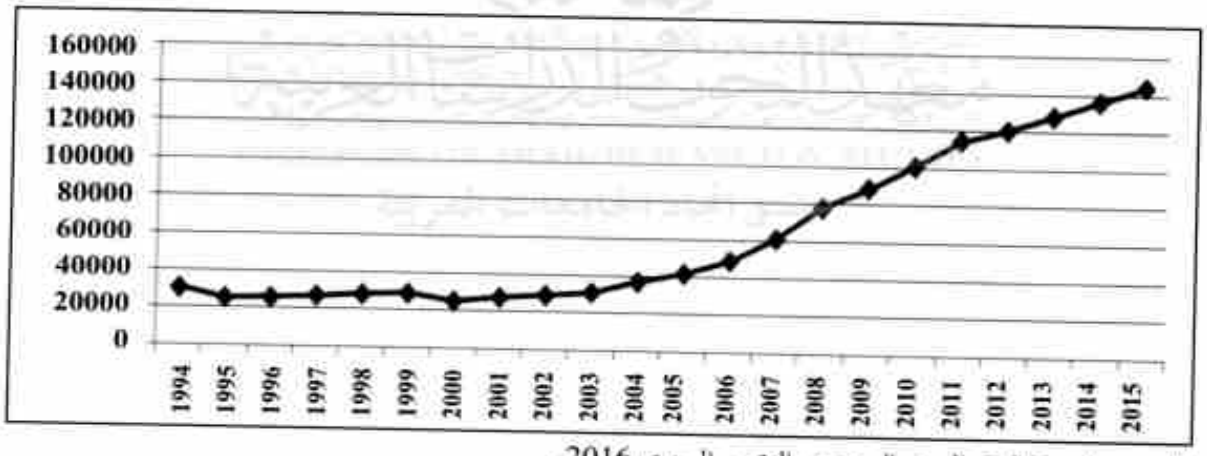

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي 2016.

ومن جهته فقد شهد قطاع النقل والتخزين والاتصالات أيضًا تطورًا كبيرًا خلال فترة الدراسة، ويتضح ذلك من الشكل السابق رقم (7)، وهو ثاني القطاعات الخدمية التي شهدت نموًا كبيرًا، مما يدعم - بدوره أيضًا - إمكانية التوسع في القطاعات الإنتاجية التي تعتمد بشكل أساسي على خدمات قطاع النقل والتخزين والاتصالات، وتُعدُّ الروابط بينهم قوية وراسخة، وعليه فإن نمو هذا القطاع يدعم نمو القطاعات الإنتاجية ومن ثَمَّ إمكانية دعم القاعدة الاقتصادية للاقتصاد السعودي والتوسع فيها.

الجدول رقم (8)

تطور قطاع النقل والتخزين والاتصالات في الاقتصاد السعودي خلال الفترة 1994-2016

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994
42005	37227	31336	29449	27891	25620	29265	28523	27439	26061	25675	30786
(1) 2016		2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
148509		144519	136602	128620	120859	115173	101205	89308	78657	61480	49292

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي 2016.

يوضح الجدول السابق تطور قيم قطاع النقل والتخزين والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي السعودي خلال الفترة 1994-2016، حيث ارتفعت قيمته من نحو 30786 في بداية الفترة إلى نحو 148509 في نهايتها، بنسبة زيادة تقدر بنحو 382٪، وبذلك فهو ثاني قطاع خدمي يحتل قائمة القطاعات التي شهدت تطورًا كبيرًا خلال فترة الدراسة في قيم مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

1-2-3- قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات:

شكل رقم (8): تطور قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات في الاقتصاد السعودي خلال الفترة 1994-2016

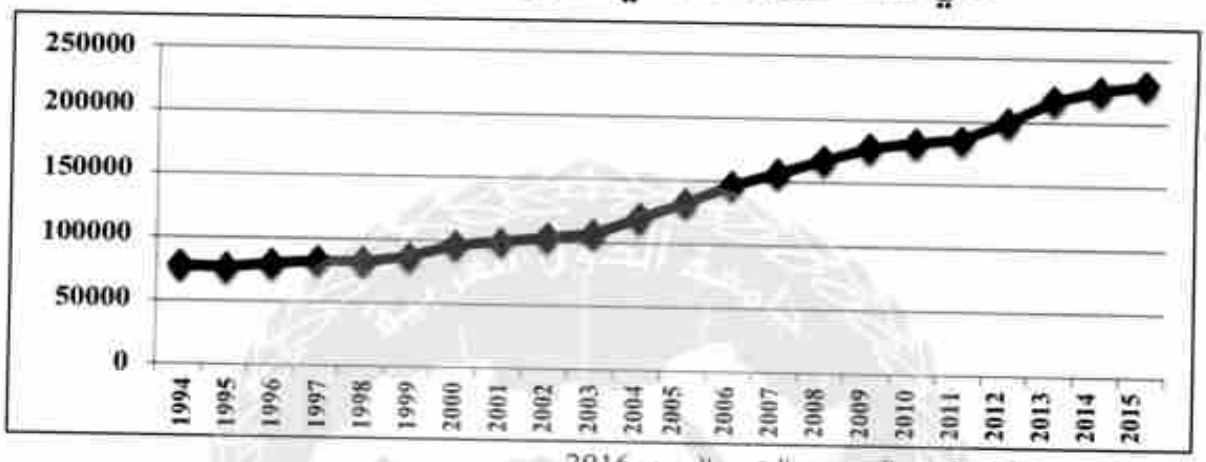

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي 2016.

أما عن قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات ودوره في دعم القاعدة الاقتصادية في الاقتصاد السعودي، فكما يشير الرسم البياني السابق فإن هذا القطاع، الذي يعد القناة الرئيسة بين القطاع الحقيقي والقطاع المالي في الاقتصاد، قد شهد طفرة كبيرة وتقدمًا ملحوظًا وخاصة بعد عام 2003، حيث زادت مساهمته في الناتج المحلي السعودي في عام 2013 مقارنة بعام 2003 بما يقترب من 300٪، وبالتالي فإن هذا القطاع يعد من القطاعات الداعمة للقاعدة الاقتصادية بشكل كبير.

الجدول رقم (9)

تطور قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات في الاقتصاد السعودي خلال الفترة 1994-2016

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994
132341	120071	107017	103670	99624	96612	86698	82284	82777	80122	76687	78347
(1) 2016		2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
237380		230836	225598	218369	199974	185937	182604	178542	168129	156942	146484

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي 2016.

كما يشير الجدول أعلاه فقد ارتفعت قيمة قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات في الاقتصاد السعودي من نحو 78347 مليون ريال في عام 1994 إلى نحو 237380 مليون ريال في عام 2016، بنسبة زيادة تقدر بنحو 203٪ تقريبًا.

1-3- تطور مساهمة القطاع الحكومي مقابل القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة:

شكل رقم (9): تطور الأنصبة القطاعية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1995-2013 (1999=100)

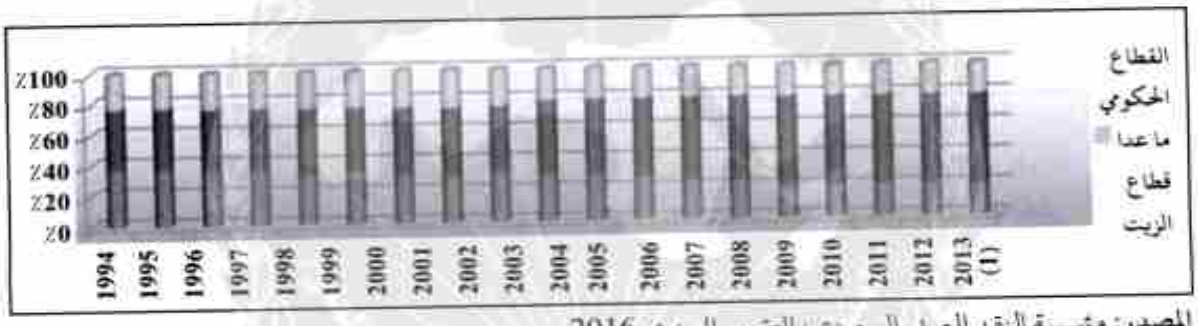

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي 2016.

وبالنظر إلى تقسيم العبء التنموي على القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة، إضافة إلى قطاع الزيت، نجد أن الإحصاءات تشير إلى انخفاض مساهمة قطاع الزيت في الناتج المحلي الإجمالي من 38٪ في عام 1995 إلى نحو 20٪ في عام 2013، مقابل ارتفاع مساهمة القطاع الخاص - ما عدا الزيت - من نحو 40٪ في عام 1995 إلى نحو 60٪ في عام 2013، في الوقت الذي ثبتت فيه تقريبًا مساهمة القطاع الحكومي - ما عدا قطاع الزيت - خلال فترة الدراسة وتراوحت حول 18-20٪ تقريبًا.

ويشير التوصيف الرقمي السابق إلى قدر معقول من التحسن المطلوب في سبيل تنويع القاعدة الاقتصادية للاقتصاد السعودي وتطويرها من خلال تخفيض الاعتماد على قطاع واحد رئيس وهو قطاع الزيت، في سبيل زيادة

الاعتماد على قطاعات اقتصادية أخرى، كما أن التحليل السابق يشير إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا الأمر هو نتيجة جهود حثيثة في سبيل تشجيع القطاع الخاص وخلق البيئة المواتية له للعمل، ومساندة القطاع الحكومي في دفع عجلات التنمية، كما أن ثبات حجم مساندة القطاع الحكومي للقطاع الخاص وقطاع الزيت يشير إلى أن الدولة السعودية تسير في اتجاه صحيح نحو تنويع الاعتماد على القطاعات كافة (الحكومي/ الخاص/ الزيت) بنسب متقاربة، وعدم التركيز على قطاع بعينه وإلقاء العبء عليه.

1-4-تطور مساهمة القطاع غير النفطي مقابل القطاع النفطي في القاعدة الإنتاجية في المملكة:

شكل رقم (10): تطور مساهمة القطاع النفطي مقابل القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100)

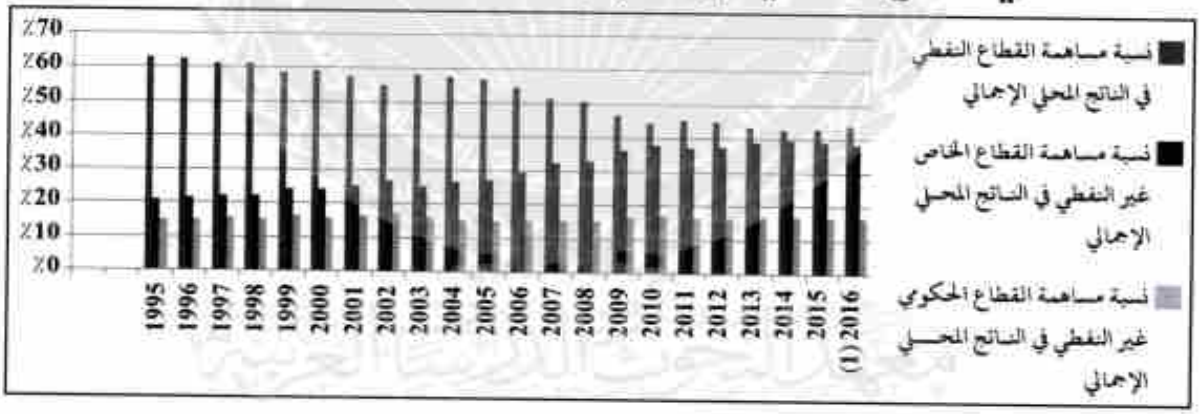

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي 2016.

ويؤكد الشكل السابق هذا المسار الصحيح الذي بدأت في خطواته المملكة العربية السعودية منذ التسعينيات وبدأ يؤتي ثماره منذ العام 2003 حين بدأ القطاع غير النفطي في الاتجاه الصعودي السريع والمستمر، في حين كاد القطاع النفطي أن يأخذ مسارًا ثابتًا من حيث مساهمة كل منهما في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (10)

الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات التنظيمية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1995-2016 بأسعار المنتجين 2010=100

السنة	القطاع النفطي	القطاع غير النفطي		الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مساهمة القطاع الخاص غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مساهمة القطاع الحكومي غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي
		القطاع الخاص	القطاع الحكومي				
1995	827646	275737	196292	1310258	63	21	15
1996	843751	290019	198681	1344815	63	22	15
1997	832896	302900	211420	1359658	61	22	16
1998	858219	311367	215512	1398998	61	22	15
1999	790547	324396	217998	1346350	59	24	16
2000	845785	342280	223108	1422088	59	24	16
2001	812634	354777	229052	1404870	58	25	16
2002	753595	368026	235105	1365264	55	27	17
2003	884789	383205	241853	1518748	58	25	16
2004	946764	433281	250048	1639617	58	26	15
2005	986927	473077	260482	1731006	57	27	15
2006	973104	525975	268900	1779274	55	30	15
2007	934756	586165	279256	1812139	52	32	15
2008	976118	641899	292744	1925394	51	33	15
2009	882949	679368	310406	1885745	47	36	16
2010	881820	750766	333522	1980776	45	38	17
2011	989067	811580	361581	2178792	45	37	17
2012	1039358	857188	380602	2296697	45	37	17
2013	1022382	917163	399964	2358690	43	39	17
2014	1043701	966534	414638	2444841	43	40	17
2015	1098712	999488	425912	2545236	43	39	17
2016 (1)	1139997	1000309	428423	2589562	44	39	17

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي 2016.

وكما تظهر بيانات الجدول السابق فقد انخفضت مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السعودي خلال الفترة 1995-2016 لصالح القطاع غير النفطي، حيث انخفضت نسبة مساهمة القطاع النفطي من 63٪ في عام 1995 إلى نحو 44٪ في عام 2016، في حين ارتفعت مساهمة القطاع غير النفطي وخاصة القطاع الخاص الذي ارتفعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من نحو 21٪ في عام 1995 إلى 39٪ في عام 2016، كما ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الحكومي غير النفطي بنسبة ضئيلة من نحو 15٪ في عام 1995 إلى 17٪ في عام 2016، وهو ما يؤكد تنفيذ سياسة المملكة نحو التنويع والخصخصة في آنٍ واحد.

شكل رقم (11): تطور مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات خلال الفترة 1993 - 2017

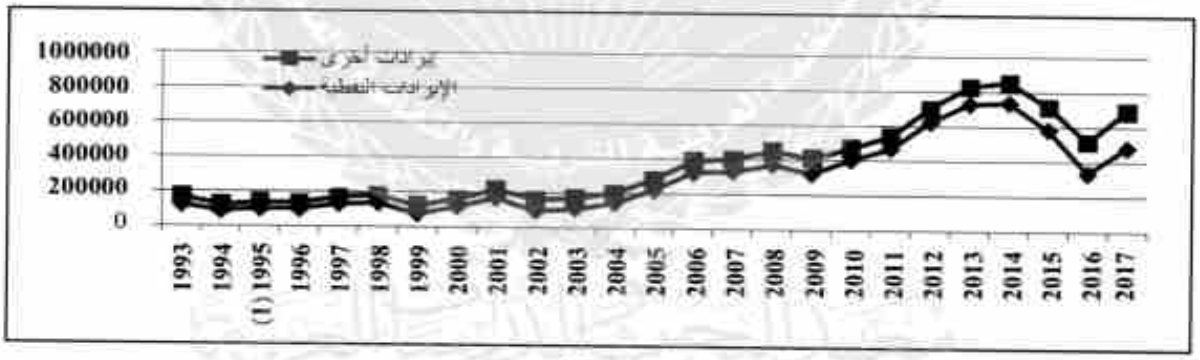

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي 2016.

وفي الوقت ذاته استمر القطاع النفطي في دعم جانب الإيرادات في الدولة بشكل ملحوظ كما يشير الشكل رقم (11)، إلا أنه قد بدأ في الهبوط في 2015 عقب انهيار أسعار النفط العالمية، ثم عاود الارتفاع مرة أخرى مدعومًا بالارتفاع النسبي في أسعار البترول في عام 2017.

2- معوقات التنويع:

2-1- نظام صرف العملة الأجنبية:

لما كانت اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي مقومة بتدفقات الدولار الأميركي المرتبطة بصادراتها من النفط والغاز، نعتقد أن ارتباطها بسعر صرف الدولار - تجدر الإشارة إلى أن الدينار الكويتي مرتبط بسلة من العملات يُعتَقد بأنها مرتبطة بالدولار - يبقى ملائمًا لاقتصاداتها، مما يوفر لها ركيزة اسمية للتضخم. ونتوقع بقاء الارتباط على حاله في المدى المتوسط، لا سيما أن صادراتها غير النفطية تبقى جزءًا محدودًا نسبيًّا من اقتصاداتها. مع ذلك نرى أن الارتباط يعيق قدرة اقتصادات دول المجلس المحدودة للتنافس على الأسعار في أسواق التصدير غير النفطية. وبالنتيجة، يبقى تطوير الأنشطة المرتبطة بالقطاع غير النفطي ضعيفًا في ظل غياب أي تعويض عن مكاسب الكفاءة أو القدرة التكنولوجية.

2-2- المنـــاخ:

يتسم المناخ عمومًا في دول مجلس التعاون الخليجي بأنه صحراوي، حيث يتراوح متوسط درجات الحرارة السنوي بين 15 و40 درجة مئوية. من جهة أخرى، يعد المناخ مساعدًا للسياحة في معظم شهور السنة. ويقيد الارتفاع الحاد في درجات الحرارة تطوير الزراعة إلى جانب ندرة المياه والأراضي الصالحة للزراعة.

وتستورد دول الخليج معظم احتياجاتها من المواد الغذائية تقريبًا ومعظم السلع الاستهلاكية والرأسمالية الأخرى. مع ذلك، فإن تطوير الزراعة، إلى جانب القطاعات الأولية الأخرى، غالبًا ما يسبق التحول إلى التصنيع والخدمات وبسبب التحديات الجغرافية التي تواجهها اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، فإنها لم تتطور بما يتماشى مع هذه النظرية.

2-3- التعليم والمهارات:

بسبب الانخفاض في أسعار النفط والضغط على المالية العامة، تحاول حكومات دول مجلس التعاون الخليجي تحفيز التنويع الاقتصادي بقيادة القطاع الخاص. ومن وجهة نظر «إس آند بي غلوبال»، فإن هذا سيتطلب تعزيز مهارات القوى العاملة في دول الخليج. ومن المرجح أن تكون الوظائف ذات الأجور المرتفعة في القطاع الخاص فقط هي الجذابة لإغراء المواطنين للابتعاد عن العمل في القطاع العام، في ظل استبعاد حدوث انخفاض حاد في أجور القطاع العام. ومع ذلك تبقى المجالات التي سيتم فيها استحداث فرص العمل في القطاع الخاص غير واضحة. وبكل الأحوال ستحتاج العمالة المحلية إلى الكثير من التدريب والتعليم لكي تكون مؤهلة لهذه الوظائف. وترى الوكالة أن الاستثمار في التعليم سيستغرق وقتًا حتى يؤتي ثماره.

ويمكن اعتبار متوسط عدد السنوات التي يتم قضاؤها في المدرسة حول العالم مثالًا عن رأس المال البشري الذي يمتلكه السكان في وقت ما. بهذا الخصوص، تُظهر البيانات أن التعليم يتوسع باستمرار في دول مجلس التعاون الخليجي. وواصَل متوسط عدد السنوات التي يتم قضاؤها في المدرسة ارتفاعه في المنطقة وتخطى معدل النمو متوسط معدل النمو العالمي. ومع ذلك لا يزال على دول مجلس التعاون الخليجي القيام ببعض الخطوات البسيطة.

وبالرغم من أن التوسع في التعليم من المرجح أن يؤدي إلى تشجيع التنوع الاقتصادي، إلا أنه لا يزال على دول الخليج الكثير للقيام به في ما يتعلق بتحسين جودة التعليم، وتحديدًا ما يتعلق بمخرَجات التعليم وجودة التدريس. فبينما ارتفع عدد السنوات التي يتم قضاؤها في المدرسة في المنطقة، قد تكون هناك حاجة لمعالجة نقاط الضعف الهيكلية في النظام التعليمي قبل تطوير عمالة ذات مؤهلات ومهارات قادرة على المنافسة على الصعيد الدولي.

2-4- الانفتاح على ممارسة الأعمال:

قامت معظم دول مجلس التعاون الخليجي بإجراء إصلاحات صديقة للأعمال، كإنشاء مناطق للتجارة الحرة، والحوافز الضريبية، وتخفيف القيود الجمركية وغير الجمركية؛ بهدف جذب التدفقات الاستثمارية الأجنبية وتعزيز النمو الاقتصادي بشكل أكبر في القطاعات غير القائمة على الموارد، وبهدف تعزيز الانفتاح على الأعمال في المنطقة.

ومن المتوقع أن تساعد الإصلاحات في تحسين مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء. هذا المقياس يقيس مسافة كل اقتصاد إلى «الحد الأعلى للأداء»، والذي يمثل أفضل أداء تم تسجيله لدى كل المؤشرات في جميع الاقتصادات في عينة «قياس أنشطة الأعمال» للبنك الدولي منذ عام 2005. وفي المملكة العربية السعودية بعد إيقاف تنفيذ الإصلاحات الصديقة للأعمال التي شهدتها المملكة لأي سبب من الأسباب تقييدًا - على الأرجح - للتدفقات الداخلة لرأس المال الأجنبي، مما سيحد من قدرة المملكة على تحفيز النمو الاقتصادي الذي يحركه القطاع الخاص.

2-5- جاذبية العمل في القطاع العام:

تمكنت حكومات مجلس التعاون الخليجي لكون عدد سكانها قليلًا نسبيًا وإيرادات النفط والغاز كبيرة، مع الحفاظ على نظام من الدعم الطويل الأمد من القطاع العام لمواطنيها. وتضمَّن ذلك توفير الكهرباء، والتعليم، والرعاية الصحية والسكن بشكل مجاني، بالإضافة إلى التوظيف الواسع النطاق للمواطنين في القطاع العام، ويفيد العاملون في القطاع العام حاليًا من مميزات كبيرة مقارنةً بالعاملين في القطاع الخاص، مع رواتب مرتفعة وزيادة الأمن الوظيفي، مما يسهم في محدودية كفاءة سوق العمل؛ كون جاذبية القطاع العام أدت إلى تراجع

الحوافز لدى المواطنين المحليين للتقدم للعمل في القطاع الخاص. وبالتالي، بسبب ارتفاع مستوى المعيشة والتوازن بين الحياة والعمل نسبيًّا لدى السكان المحليين، فإن تطوير قطاع صناعي أو خدمي تنافسي يحتاج إلى عمالة كبيرة قادرة على جذب المواطنين العاملين في القطاع العام بعيدًا عن هذا القطاع، يبدو أنه يشكل تحديًا كبيرًا. وإذا لم تتمَّ معالجة هذه الضغوط الاجتماعية فإنها ستؤدي إلى الحد من إمكانية التنويع الاقتصادي. وقد قامت حكومات مجلس التعاون الخليجي بتحفيز سياسات إدخال الحصص، من بين إجراءات أخرى؛ لتشجيع استبدال مواطنين بالموظفين الوافدين العاملين في القطاع الخاص. ومع ذلك، فإنه لا يعالج مسألة عدم تطابق المهارات بين المواطنين والوظائف في القطاع الخاص.

3- النتائج:

▪ بالنسبة لتجربة المملكة العربية السعودية فقد اعتمدت على تركيز خطط التنمية المتعاقبة، واعتمدت السياسات الاقتصادية للمملكة على تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط بوصفه مصدر دخل للحكومة وموجِّهًا للاقتصاد المحلي، كما اعتمدت على تطور التجارة من تجارة محدودة موسمية (تعتمد بشكل كبير على موسم الحج مثلًا) إلى تجارة تقوم على أسس اقتصادية ثابتة، فضلًا عن زيادة مشاركة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي، وظهر ذلك في العديد من القطاعات مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء وشركات الطيران، والخدمات البريدية والسكك الحديدية والمدن الصناعية وخدمات الموانئ ومرافق المياه والاستثمار.

▪ يمكن القول إن تجربة المملكة العربية السعودية تجاه التنويع الاقتصادي قد بدأت بالفعل تؤتي ثمارها، ويظهر ذلك جليًّا في تطور إسهام بعض القطاعات

الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير خلال فترة الدراسة كقطاع الصناعات التحويلية، قطاع التعدين والتحجير، قطاع الكهرباء والغاز والماء، قطاع التشييد والبناء.

▪ كما شهدت فترة الدراسة ارتفاعًا ملحوظًا في مساهمة بعض الأنشطة الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي، مثل قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، قطاع النقل والتخزين والمواصلات، وقطاع خدمات المال والتأمين والعقارات.

▪ ارتفع بشكل ملحوظ إسهام القطاع الخاص مقابل إسهام القطاع الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة. كما ارتفعت - وفقًا للإحصاءات الرسمية - نسبة مشاركة القطاع غير النفطي مقابل القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي وبشكل ملحوظ، حيث ثبت تقريبًا إسهام القطاع النفطي، في حين واصل إسهام القطاع غير النفطي ارتفاعًا متزايدًا عبر الزمن.

▪ بتطبيق النموذج القياسي لقياس أثر الإنفاق العام على درجة التنويع في الاقتصاد، ثبت أن هناك أثرًا موجبًا للإنفاق العام على إسهام القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثَمَّ توسيع القاعدة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية وتنويعها.

▪ تم إثبات فرضية الدراسة، ومن ثَمَّ يمكن القول إن المملكة العربية السعودية تسير بخطى متَّزنة نحو تنويع القاعدة الاقتصادية، وأنها تأخذ اتجاهًا تصاعديًّا عبر الزمن.

4- التوصيات:

▪ مزيد من الدعم الحكومي للقطاعات الاقتصادية التي شهدت تطورًا طفيفًا مقارنة بالقطاعات الأخرىٰ خلال فترة الدراسة، مثل قطاع الزراعة وقطاع التعدين والتحجير؛ حتىٰ تؤتي جهود تنويع القاعدة الاقتصادية في المملكة ثمارها المرجوة في أقرب وقت ممكن.

▪ بالنظر إلىٰ تطبيق ضريبة القيمة المضافة بداية من العام 2018، توصي الدراسة بضرورة الحد من آثارها السلبية المحتملة علىٰ بعض حلقات ومراحل الإنتاج للصناعات والقطاعات التي شهدت نموًا وتطورًا خلال فترة الدراسة حتىٰ تستمر في القيام بدورها في دعم القاعدة الاقتصادية للمملكة العربية السعودية.

▪ الاستمرار في دعم قطاع البناء والتشييد حيث شهد الأخير تباطؤًا ملحوظًا خلال الفترة 2015-2017، مما أثر علىٰ دوره في دعم القاعدة الاقتصادية بوصفه من أهم القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد.

▪ الاستمرار في دعم القطاعات التي تدعم جانب الإيرادات غير النفطية في المملكة، حتىٰ تستمر في اتجاهها التصاعدي جنبًا إلىٰ جنب مع الإيرادات النفطية.

*

الهـوامش

(1) الخطيب، ممدوح عوض، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 16-17 ربيع الثاني 1435هـ الموافق 16-17 فبراير 2014م، الرياض.

(2) مرزوق، عاطف لافي، التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل، مجلة الاقتصادي الخليجي العدد 24 لسنة 2013، الكوفة - العراق.

(3) رسالة دكتوراه، إشراف أ.د. إلياس نجمة، جامعة دمشق - سوريا.

(4) Centre for Travel and Tourism, University of Northumbria, Longhirst Campus, Longhirst Hall, Morpeth, Northumberland NE61 3LL, UK.

❋

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF THE ARAB RESEARCH AND STUDIES
مكتب اتحاد المجالس العربية

المصادر والمراجع

أولًا- المراجع العربية:

1- آل درويش، أحمد ونايف وآخرون. معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، صندوق النقد الدولي - إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، المملكة العربية السعودية 2015.

2- إحصاءات الدخل القومي. مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات. المملكة العربية السعودية. 2015.

3- الأرقام القياسية الشهرية لأسعار المستهلك والمتوسط حسب مجموعات الإنفاق الرئيسة لعام 2010 - المركز الوطني للإحصاء.

4- الأرقام القياسية السنوية لأسعار المستهلك ونسب التغير حسب مجموعات الإنفاق الرئيسة للأعوام 2005-2010 - المركز الوطني للإحصاء.

5- الأرقام القياسية السنوية لأسعار المستهلك ونسب التغير للسنوات 1989-2010 - المركز الوطني للإحصاء.

6- التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة للأشهر الأولى من عام 2010 وزارة التجارة الخارجية.

7- سامي ولسن حبيب، أثر الإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادي مع دراسة تطبيقية على مصر، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة القاهرة، 1995.

8- عبد الكريم صادق بركات، الاقتصاد المالي، منشورات الدار الجامعية دمشق، 1987.

9- العيسى، سلوى بنت عبد الرحمن. أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة الملك سعود، إشراف: د. حمد بن عبد العزيز التويجري. 2006.

10- مجلس التعاون الخليجي، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط: حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2001.

11- محبوب، عبد الحفيظ عبد الرحيم عبد الرحمن. علاقة نمو الصادرات بالنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى. المملكة العربية السعودية. 1427هـ

ثانيًا- المراجع الأجنبية:

1- Alhouti, Aljowhara. 2013. "Deployment of Solar Energy in Saudi Arabia: A Case Study". Georgetown University Law School
2- Capital Market Authority (CMA). Annual Report (various issues). Riyadh.
3- Central Department of Statistics and Information (CDSI). Annual Statistical Bulletin (various issues). Saudi Arabia Ministry of Economy and Planning
4- Eric Moore, Measuring Economic Diversification. Research and Economic Analysis Division Department of Business, Economic Development and Tourism STATE OF HAWAII. February 2008. http://www.qualityinfo.org/olmisj/ArticleReader?itemid=00002037&print=1
5- Parveen, Tabassum. Economic Diversification in the Arab Gulf States: Issues & Challenges.
6- Economic diversification and the competitiveness of regional Australia. The [In]Sight measure of degree of diversification of a region's economy is calculated from data on industry of employment in the ABS Census. 2011.
7- Export Statistics Bulletin (various editions). Saudi Arabia Ministry of Economy and Planning.
8- Eric Moore, Measuring Economic Diversification. Research and Economic Analysis Division Department of Business, Economic Development and Tourism STATE OF HAWAII. February 2008. http://www.qualityinfo.org/olmisj/ArticleReader?itemid=00002037&print=1
9- Parveen, Tabassum. Economic Diversification in the Arab Gulf States: Issues & Challenges.
10- Economic diversification and the competitiveness of regional Australia. The [In]Sight measure of degree of diversification of a region's economy is calculated from data on industry of employment in the ABS Census. 2011.
11- World Bank. World Development Indicators (WDI) Database.
12- http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators.
13- Services Trade Restrictions Database. http://data.worldbank.org/datacatalog/services-trade-restrictions.
14- World Economic Forum and European Bank for Reconstruction and Development (WEF/EBRD). 2013. The Arab World Competitiveness Report 2013. Geneva: WEF.
15- World Trade Organization (WTO). Services Profiles. Country tables.
16- Trade Profiles. Country tables.
17- World Trade Organization (WTO). Trade Monitoring Database.

● ○ ●